اثر الحرب العراقية الايرانية على الاقتصاد الايراني وسياسة الاصلاح الاقتصادية (1989-1993)

هاجر خضر محمد

أ..د. نعيم جاسم محمد

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل

The Impact of the Iran-Iraq War on the Iranian Economy and Economic Reform Policy (1989-1993)

Hajar Khader Muhammad
Dr . Naeem Jassim Mohammed
College of Education for Human Sciences - University of Babylon
Drnaeem271@gmail.com

Abstract

After the end of the Iran-Iraq war (1980-1988), the Iranian economy witnessed a comprehensive reform of its various economic sectors as a result of the devastating effects of the war that cast a shadow on those sectors. Therefore, the government worked to implement the policy of economic reform that is based on economic openness to the outside and linking the Iranian economy to the global economy by expanding Economic relations with foreign and Arab countries and the privatization of the economy by expanding the role of the private sector after its role disappeared in the eighties of the twentieth century. The government also worked to raise the percentage of investment in the economic sectors in its first economic plan after the revolution (1989-1993)

Keywords: Iranian economy,Reform ,War.1989-1993

الملخص

شهد الاقتصاد الايراني بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية(1980-1988) اصلاحا شاملا لمختلف قطاعاته الاقتصادية نتيجة لاثار الحرب المدمرة التي القت بظلالها على تلك القطاعات لذلك عملت الحكومة على تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تقوم على اساس الانفتاح الاقتصادي على الخارج وربط الاقتصاد الايراني بالاقتصاد العالمي بتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية والعربية وخصصة الاقتصاد بتوسيع دور القطاع الخاص بعد ان اختفى دوره في الثمانينات القرن العشرين , كما عملت الحكومة على رفع نسبة الاستثمار في قطاعات الاقتصادية في خطتها الاقتصادية الاولى بعد الثورة (1989-1993).

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الإيراني, الحرب ، الاصلاح ، 1989-1993

المقدمة

تكمن اهمية دراسة "الاوضاع الاقتصادية في ايران (1989-1993) في معالجتها لمرحلة كانت من ادق المراحل التي مر بها الاقتصاد الإيراني وهي مرحلة الاصلاح الاقتصاد الايراني نتيجة لتأثره بمجريات الحرب وما الت اليه من دمار في مختلف القطاعات الاقتصادية .

ومن اجل تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية في ايران خلال المدة (1989-1993) سيتم التعرف على مدى الاثار السلبية التي خلفتها الحرب على الاقتصاد الايراني وكيف استطاعت الدولة اصلاح تلك الاثار

بأتباعها سياسة الاصلاح الاقتصادي ووضع خطة التنموية الاولى بعد الحرب (1989–1993) لمعالجة تلك الاثار تزامن ذلك مع ارتفاع ايردات النفط التي ساهمت في تغذية ميزانية الدولة بالعوائد المالية وتوجيهها لرفع الاستثمار في قطاعات الاقتصادية , كما حاولت الحكومة الانفتاح على الخارج بأقامة علاقات اقتصادية واسعة مع الدول تصب في مصلحة الاقتصاد الايراني .

يتألف البحث من خمس محاور رئيسية ، تضمن المحور الأول اثر الحرب العرقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني ، اما المحور الثاني فقد تحدث عن سياسة الاصلاح الاقتصادي وأشار المحور الثالث الى الخطة الاقتصادية الاولى بعد الحرب (1989–1993) بينما اكد المحور الرابع على الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي بعد وفاة الخميني .

اعتمد البحث على مصادر مختلفة ومنوعة منها الكتب الفارسية والعربية فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية والدوريات .

اولا : اثر الحرب العراقية الايرانية على الاقتصاد الايراني

تسببت الحرب العراقية الايرانية اضرار كبيرة للاقتصاد الايراني تمثلت في تدمير المنشأت والمباني والالات والقدرات البشرية الايرانية المتمثلة بالقوى العاملة واحتياطات رأس المال وتغيير نوعية البضائع وكميتها وتلف المعدات العسكرية , كما تركت ضررا في الانتاج بسبب فقدانها احتياطات رأس المال وزيادة استهلاك الموارد العسكرية كتكلفة بديلة للموارد المخصصة , اذ بلغ حجم الانفاق العسكري ما يقارب (4,30811) مليار من موارد الحكومة والنقد الاجنبي مما انعكس ذلك على الانتاج الوطني في جميع القطاعات الاقتصادية فلا يقلل اثر الحرب من كمية السلع والخدمات المعروضة في الاسواق فقط وانما يفقد الاقتصاد فرصا استثمارية جديدة , فقد بلغ اجمالي الضرر في القطاع الزراعي ما يقارب (3,15957) مليار ريال و(3,1783) مليار ريال اضرار غير مباشرة و(9,14173) مليار ريال اضرار مباشرة , اذ تم فقدان (30%) من القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الاعوام (1981–1986) بسبب الحرب , اما حجم الضرر في قطاع الخدمات (الماء والكهرباء والغاز) فقد بلغ نحو(5769) مليار ريال (56%) منها اضرار مباشرة و(64%) منها اضرار غير مباشرة , وشكلت الخسائر التي لحقت بالدفاع بما يعادل (15771) مليار ريال , ولحقت الحرب الخسائر بقطاع البناء الحكومي والخاص نحو (282434) مليون ريال ولحقت خسائر اخرى بتقليص مساحة الغابات وتدمير المراعي وتأكل التربة وتقليل انواع النبات والحيوان وزيادة التلوث[1] .

كما تعرضت المباني والبيوت الى الدمار في بعض مناطق ايران وتطلب اعمارها عملا شعبيا , اذ نشرت صحيفة (اطلاعات) الايرانية اجتماع مجلس الوزراء برئاسة مير حسين موسوي في 15 ايار عام 1988 استعرض فيه الاوضاع البلاد في ظل الحرب والمناطق التي تعرضت للقصف ووجوب اعمارها وتوفير المزيد من التسهيلات لسكان هذه المناطق وتوفير أماكن آمنة للمراكز الطبية والإدارية واطلاق مبادرة الجهاد المالي بجمع تبرعات نقدية

1) باقر حيدر قلى زاده , بررسى استراتژى جانشين واردات به عنوان استراتژى غالب در توسعه اقتصاد ايران وعلت تغيير ان به توسعه صادرات , بايان نامه براى در يافت ذرجه كارشناسى ارشد , دانشكده اقتصاد وحسابداريواقتصاد , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران , 1385ش, ص99.

من النقابات والشركات الخاصة وشرائح الاجتماعية المختلفة من الميسورين , اذ قدم كادر شركة (فحم كرمان) نفقات ربع سنوية لـ 417 مقاتلا[1].

وفي قطاع النفط الذي هو العمود الفقري للاقتصاد الايراني كان الضرر فيه كبيرا جدا , اذ بلغ نحو(907099) مليار ريال , منها (738216) مليار ريال اضرار مباشرة , كما لحقت الحرب خسائرا بالاحتياطي الرأسمالي لقطاع النفط بحدود (9,7) اضعاف الاستثمار في هذا القطاع خلال سنوات الحرب , كما تضررت الانشطة الانتاجية للقطاع النفطي بنحو (7382625) مليون ريال , ويعد القطاع الاكثر ضررا في الحرب , بسبب الاعتماد الكلي للدولة على عائدات النفط وفقدان جزء كبير من احتياطات رأس المال في مجال النفط , مما خلق مشاكل لاقتصاد البلاد وزاد عجز الميزانية , كما لحقت اضرار مباشرة بقطاع المنتجات النفطية اذ قدرت ب(6777948) مليون ريال و(3476213) مليون ريال اضرار غير مباشرة[2].

يبدو ان اضرار الحرب العراقية الايرانية قد اصابت جميع القطاعات الاقتصادية في ايران وكان قطاع المنتجات النفطية الاكثر ضررا , وقطاع الزراعة ومن ثم البناء والقطاعات الاخرى , وكان على الحكومة الايرانية ان تتخذ خطوات كبيرة من اجل مواجهة تلك الاضرار.

من جانب اخر اثرت الحرب وما رافقها من حصار الاقتصادي على سعر تسويق واسعار المنتجات النفطية, اذ اضطرت ايران الى بيع نفطها بأرخص الاسعار من السوق لكسب زبائنها لذلك لم تحقق هذه المنتجات ارباحا كبيرة , اذ تم بيع ما يقارب (8,100) مليار دولار من النفط بين الاعوام(1983–1989) , لذلك لم تحقق البلاد استثمارات كبيرة واعاقت سعر الفائدة المنخفضة والعوائد الطويلة الاجل والاستثمار في القطاعات الانتاجية , إذ عانت هذه القطاعات من مشكلة نقص رأس المال من اجل الاستثمار, بسبب تحويل العديد من رؤوس الاموال الى الخارج واستخدام اغلبها في قطاع التجارة والخدمات, فقد بلغ حجم الاستثمار (21%) بالنسبة للزيادة في الانتاج خلال مدة الحرب وبزيادة قدرها (31,705) مليون ريال , كما زاد الاستثمار في الانتاج بمقدار (1,509) مليون ريال[3].

اما النشاط العسكري فقد كان بإمكان الحكومة الايرانية الاعتماد على الأسلحة التي ورثتها عن الشاه وفقًا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح الأمريكية , لكن مع استمرار الحرب زادت التكاليف المالية للانشطة العسكرية في المدة (1980–1988) وتراوحت بين (4,77) الى (4,91) مليار ريال , وزادت نفقات الحرب العراقية الايرانية التي بلغت نحو (16,9%) من ميزانية الدولة كما ارتفع متوسط واردات إيران السنوية من الأسلحة من (1,1) مليار دولار أمريكي خلال الاعوام (1980–1983) إلى (2,3) مليار دولار أمريكي خلال الاعوام (1984–1988) , وكانت أعلى تقديرات العبء الدفاعي الإجمالي لإيران خلال الحرب ما يقارب(20%) من الناتج المحلي الإجمالي , بما في ذلك النفقات المحلية والعسكرية وواردات الأسلحة ومخصصات إعادة الإعمار, كما قدر اجمالي الإنفاق العسكري للحرب (110) مليار دولار على الجانب الإيراني[4].

---

(1) " اطلاعات " (روزنامة) , تهران , شمارة(184485), 15 اريبهشت 1376.

(2) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص100.

(3) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص100.

(2) Eva Patricia Rakel , The Iranian political elite, state and Society Relations ,Foreign Relations Since The Islamic Revolution , Library Universtay, Ansterdam,2017 ,p235

(3) Ibid , p235.

خلقت الحرب من الناحية الاجتماعية مشاكل نفسية وصحية وعقلية وعاهات جسدية للمقاتلين , لذلك وجب على الحكومة الايرانية دفع نفقات للأسر المقاتلين نتيجة قتلهم أواعاقتهم, لذلك قدرت تلك التعويضات بنحو(30811) مليار ريال, كما تضررت (22,850) وحدة تعليمية, كما اسفرت الحرب العراقية الإيرانية عن مقتل أكثر من (350) الف قتيل , كما تضررت (52) مدينة منها 6 دمرت بالكامل و(14) مدينة تعرضت لأضرار بنسبة (50%) ,وتضررت مايقارب (4000) قرية , وتم إحصاء (130) الف منزل متضرر كليًا و(190) الف منزل متضرر بنسبة (50%) [1] .

كما اثرت الحرب على رفاهية المجتمع الايراني, اذ يعد الاستهلاك من مؤشرا على ذلك ,فمن خلال ارتفاعه وانخفاضه يمكن معرفة الوضع الاقتصادي ونموه انذاك , فقد بلغ الاستهلاك الخاص عام 1980 ما يقارب (50098) مليون دولار بعد ان كان (23007) مليون دولار عام 1978 خلال الازمة الاقتصادية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ثم عاد وانخفض من جديد اذ بلغ (19670) مليون دولار عام 1982 ثم ارتفع نحو (54957) مليون دولار عام 1987 , ويعزى السبب وراء هذا الانخفاض الى نشوب الحرب العراقية الايرانية التي خلقت ظروفا اقتصادية حرجة اضطرت معها ايران الى تخفيض استهلاكها من السلع والخدمات , وانشغال الايرانيون في دعم المجهود الحربي والاسهام في دفع جزء من تكاليف الحرب , فقد انخفض استهلاكهم للسلع الغذائية حتى بلغت (4629) مليون دولار 1981 يقابله انخفاض كبير في دخل الفرد المرتبط بالحصار الاقتصادي الشديد الذي فرضته ظروف الحرب ومنع تصدير النفط الايراني الى الخارج مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية التي تجني اموالا لخزينة الدولة التي اثرت على دخول الافراد فقللت من قدرتهم الشرائية , وبالتالي خفض من استهلاكهم لذلك اضطرت الدولة الى التدخل لحل هذه الازمة فاعتمدت على القوى الداخلية وجهودها الذاتية في تحقيق الاكتفاء الذاتي فادى الى ارتفاع استهلاك الفرد اذ بلغ (95041) مليون دولار عام 1988[2].

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان ففي عام 1978 بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (91698) ريال ايراني بمعدل نمو نصيب الفرد (3,3%) وبمعدل نمو سكاني (4,1%) , وفي عام 1980 بلغ متوسط نصيب الفرد (68778) ريال ايراني بمعدل نمو (10,8%) وبمعدل نمو سكاني (3,1%) وارتفع متوسط نصيب الفرد في عام 1985 ما يقارب (82878) ريال ايراني بمعدل نمو سكاني (3,2%) وبمعدل نمو نصيب الفرد (3,1%)[3] .

يبدو ان حالة الحرب العراقية الايرانية قد انعكست سلبا على دخل الفرد الايراني , لاسيما وان البلاد كانت تحت ظروف حصار اقتصادي مع الحرب , وادى كل ذلك الى تدهور الوضع المعاشي لأغلب فئات المجتمع الايراني .

---

(2) احمد جاسم محمد , تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران , اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2006 , ص32.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني, رسالة ماجستير , كلية ادارة واقتصاد , جامعة البصرة , 1990 , ص.26

ثانيا : سياسة الاصلاح الاقتصادي

عمدت الحكومة الايرانية عام 1989 بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية الى اجراء تغييرات في سياستها الداخلية منها اجراء تعديل دستور عام 1979 من قبل مجلس صيانة الدستور[1] المعين من قبل الخميني وتمت الموافقة عليه في استفتاء جرى في 5 حزيران 1989 , واحدث هذا التعديل تغيير هيكلي في السلطة التنفيذية منها ازالة منصب رئيس الوزراء وتسليم السلطة التنفيذية الى رئيس الجمهورية , واستحداث المجلس الاعلى للامن القومي ومجلس تشخيص النظام[2], كما غيرت هذه التعديلات من السياسة الاقتصادية فقد دخلت ايران في مرحلة البناء الاقتصادي والخروج من عزلتها الاقتصادية واقامة علاقات اقتصادية مع الدول الاخرى وربط اقتصاد ايران بالسوق والاقتصاد العالمي لاعادة اعمار البلاد[3], ففي الداخل اعدت الحكومة الايرانية برامج للإصلاح الاقتصادي منها وضع اطار قانوني لعملية الخصخصة في ايران لتفعيل دور القطاع الخاص[4], وذلك لدوره الضئيل في عقد الثمانينات حينما فرضت الحكومة الايرانية قيودا صارمة على النشاط الاقتصادي[5] , وكانت النتيجة ظهور الهيكل الاقتصادي الذي يعتمد بصفة اساسية على توغل الدولة في الاقتصاد وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد في المتوسط (17%) , وكانت انشطة القطاع الخاص في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية وبعض

---

(1) مجلس صيانة الدستور : يعد مجلس صيانة الدستور المؤسسة الثانية للسلطة التشريعية وظيفته النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر من مجلس الشورى الإسلامي والتحقق من مدى مطابقتها لإحكام الشريعة الإسلامية ويتولى ذلك الفقهاء في المجلس , أما فيما يخص عدم تعارضها مع التشريعات والقوانين ببنود الدستور بشكل عام , يكون عن طريق الحقوقيين في المجلس , يتكون المجلس من اثنا عشر عضوا , ست أعضاء من الفقهاء ويعينون من قبل القائد (الولي الفقيه) , وست أعضاء من الحقوقيين من مختلف حقول القانون , ينتخبهم المجلس الأعلى للقضاء, ثم يحصلون على موافقة مجلس الشورى , ومد ة عضوية المجلس ست سنوات , على أن يتم تغيير نصفهم من كلا الجانبين , بعد مرور نصف المدة أي ثلاث سنوات للمزيد عن مجلس صيانة الدستور ينظر: وفاء عبد المهدي راشد الشمري , الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (1979 – 1980) " دراسة تاريخية ", اطروحة دكتوراه , كلية التربية, جامعة المستنصرية , 2015, ص148.

(2) انيطت بهذا المجلس مهمة تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور ان قرار مجلس الشورى الاسلامي يخالف موازين الشريعة او الدستور , وقد وجد هذا المجلس لتقريب وجهات النظر بين مجلس صيانة الدستور وبين مجلس الشورى الاسلامي اللذان يمثلان السلطة التشريعية للمزيد عن مجلس تشخيص النظام ينظر: المصدر نفسه , ص177

(3) جلال دهقاني فيروز ابادى , سياست خارجى جمهوري اسلامي ايران , سازمان ومطالعة وتدوين كتب علوم انسانى دانشكاها , تهران , 1389ش , ص389.

(4) جواد كاظم حميد , • التنمية الاقتصادية في الرؤى الاسلامية مع اشارة الى تجربة الجمهورية الاسلامية في ايران , مجلة دراسات ايرانية , العدد (10-11) ، جامعة البصرة , د.ت, ص106 : مسعود نيلى وهمكاران , اقتصاد ايران جكونكى كذر از ابر جالش ها , جلد اول , مؤسسة عالى اموزش وبزوهش مديريت وبرنامه ريزى , تهران , 1397ش , ص .41

(5) غلام رضا لطفى , دلايل خروج سمايه از ايران به امارات عربى متحده تأثير ان بر اقتصاد جمهورى اسلامى ايران , بايان نامه براى اخذ درجه كارشناسى ارشد در رشته مطالعات منطقه اى , مركز تحصيلات تكميلى دانشكده علوم سياسى , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران , 1384ش, ص152.

انشطة التعدين وقطاعي الزراعة والخدمات , بينما اضطلعت الشركات العامة وشبه العامة بأغلب المشروعات كبيرة الحجم[1] .

تبنت الحكومة الايرانية اعلان تفعيل دور القطاع الخاص في الصحف الرسمية ,إذ نشرت الصحيفة الرسمية (جمهورى اسلامى) إعلان تشجيع الشركات الخاصة على زيادة اسهمهم قانونيا لتنشيط الانتاج , ومنها اعلان اعطاء حق الأولوية في زيادة رأس مال شركة (كيتون) للصناعات التحويلية والصناعية , وهي شركة مساهمة خاصة فقد استجابت الحكومة لطلب الشركة في زيادة رأس مال الشركة بمبلغ (1611) ريال للسهم , وبالامكان تحويلها وبيعها فقط للمساهمين من خلال مراعاة حق الشفعة[2] للمساهمين , واعطاء حق الشفعة للمساهمين في شراء أسهم جديدة على أساس (32,270) ريال لكل سهم , وعد آخر موعد لاستعمال حق الشفعة أو التنازل عنه لمساهمين آخرين والاكتتاب بأسهم جديدة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الصحيفة المذكورة , ومن أجل تعجيل العمل ومنع الركود إذا لم يستخدم بعض المساهمين حقوقهم الوقائية خلال المهلة المحددة , يقررمجلس الإدارة في أقرب وقت ممكن بيع الأسهم المتبقية للمساهمين الآخرين , إذا لم يتم بيع الأسهم المتوقعة , واعطاء الحق لمجلس الإدارة زيادة رأس المال عن طريق القيام بنفس الأشياء مثل الأسهم المباعة في مكاتب تسجيل الشركات , واشترط على المساهمين دفع ثمن الأسهم الجديدة عن طريق إيداع الأموال في الحساب الجاري رقم باسم هذه الشركة في فرع بنك التجارة , كما نشرت الصحيفة المذكورة الاعلان عن انشاء (شركة نهر هاشم) للخدمات الغذائية مثل اعداد وتوزيع المواد الغذائية من البهارات ومربيات الارز واللحوم البيضاء ومنتجات الالبان والخضراوات وغيرها , مقرها في الاحواز برأس مال قدره مليون و(700)الف ريال , واعلان اخر لشركة (بيشكمات بوشش ايران) أي (رواد التعبئة الايرانية) تعلن فيها التعاون مع خبراء في صناعة التعبئة والتغليف, لتحسين جودة الغذاء وفقا للمعايير القياسية الدولية , وهي بمثابة خطوة نحو الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد وزيادة الصادرات توافقا مع سياسة الدولة , وادخال جهاز تعبئة جديد قادر على تعبئة (5–50) عبوة في الدقيقة بقدرة انتاجية (5–1000) غرام , كما اعلنت عن مشاريعها في تصميم وتنفيذ مشاريع الموارد الغذائية واستخدام تكنلوجيا الاساليب الخاصة لحفظ الاغذية وتحديث مصانع الاغذية وبيع وشراء الالات الخاصة بالتعبئة الغذائية[3].

حاولت حكومة علي اكبر هاشمي رفسنجاني الاولى (1989–1993) من الناحية المالية اتباع سياسة اصلاحية عميقة , منها تحرير الاسعار, واسعار الصرف , وتبنى سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الاجنبي وتغيير سياستها الخارجية, مما اعطى دافع ايجابي للدول في استئناف علاقاتها الاقتصادية مع ايران , وخصخصة أجزاء كبيرة من الاقتصاد التي كانت ولا تزال تحت سيطرة مؤسسات دينية شبه حكومية, سيما (مؤسسة

---

(1) ادارة البحوث والدراسات , القوى الداخلية في المجتمع الايراني القوى الاقتصادية , المعهد المصري للدراسات والسياسية الاستراتيجية ، القاهرة , 2015 , ص13.

(2) حق الشفعة : هو مصطلح في الاقتصاد الاسلامي ويقصد به الحقوق الثابتة التي اقرتها الشريعة الاسلامية لكل من يشترك في عقار او ارض او شركة او منزل ...الى اخره , وحينما يرغب الشريك الاخر بيع حصته يحق للشريك الذي معه شراء نصيب شريكه مع مراعاة حق شريكه في كل ماهو قابل للقسمة دون ان يلحق الضرر في شريكه وحدد في الاقتصاد الايراني كل سبعة وعشرين ألف سهم جديد حق الشفعة للمزيد عن حق الشفعة ينظر : ماهر بن عبد الغني بن محمود الحربي , احكام الثمن في الشفعة في الفقه الاسلامي , مجلة البحوث الفقهية والقانونية , العدد 36, 2012 , ص14 ؛ " جمهورى اسلامى" (روزنامه), تهران , شمارة 3112, شنبه اول اسفند 1368ش,ص5.

(3) " جمهورى اسلامى" (روزنامه), تهران , شمارة 3112, شنبه اول اسفند 1368ش,ص5.

المستضعفين) اذ وافقت بعض المؤسسات على بيع أجزاء من أصولها للقطاع الخاص بقيمة (62,2) مليار ريال[1].

واجهت حكومة رفسنجاني صعوبات في تنفيذ عملية الخصخصة منها الضغوطات التي مارسها اقوى الأفراد داخل المؤسسات على المحافظين لتغيير تنفيذ الخصخصة وعرقلتها , مما دفع المحافظين في المجلس الثوري الى اصدار قانونا يسمح للحكومة ببيع مؤسسات الدولة لأولئك الذين كرسوا أنفسهم للحرب وأسرى الحرب وأقارب وأعضاء الذين قتلوا في الحرب , وبما أن هؤلاء الأشخاص لم يكن لديهم الموارد المالية لشراء هذه المؤسسات وإدارتها ، فقد قبل القانون المؤسسات الدينية كممثلين لهم , وكانت اول المؤسسات الدينية التي بدأت بشراء مؤسسات الدولة (مؤسسة الشهداء) و(مؤسسة المستضعفين) وكانت النتيجة أنه بدلاً من خلق المنافسة أدت إصلاحات التحرر إلى احتكار المؤسسات الدينية[2].

على الرغم من ما تقدم استطاع رفسنجاني تحويل عدد من مؤسسات الدولة وشركاتها الى القطاع الخاص[3] بصدور الامر الوزاري المرقم (12) في عام 1991 , لتعزيز القطاع الخاص وزيادة الانتاجية وتحسين كفاءة الشركات والاداء المالي ولحل المشاكل الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي[4] , ونص الامر الوزاري المذكور على بيع اسهم الشركات والمؤسسات العامة الى القطاع الخاص اذ بلغ عددها (1970) شركة قدرت قيمتها الاجمالية من (21–29) الف مليار ريال ايراني , ولتسهيل بيعها قسمت الحكومة الشركات العامة الى ثلاثة مجاميع الاولى تضم (248) شركة تقرر بيعها في اسواق المال الايرانية, والثانية تشمل (143) شركة احيلت الى لجنة خاصة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها , فيما يخص ببيعها او عدم البيع , اما المجموعة الثالثة فقد ضمت بقية الشركات التي تحتاج الى تقييمها واجراء الدراسة حولها وتقديم المقترحات الخاصة بشأنها[5].

من جانب اخر طور رفسنجاني علاقات افضل مع المؤسسات التمويلية الدولية وادماج ايران بالسوق العالمي[6] , ونجح في اقناع المجلس المحلي النيابي في كانون الاول عام 1993 بزيادة اسعار الكهرباء , وتخفيض كميات المياه الممنوحة مجانا وتشجيع الاستثمارات الاجنبية[7], كما اعلن عزمه على تحرير اسعار 31 سلعة عام 1994 , وهكذا استطاع رفسنجاني ربط ايران بالاقتصاد العالمي عن طريق ضم ايران لعضوية صندوق النقد الدولي ,وارسل عادلي رئيس البنك المركزي الايراني الى اجتماعات صندوق النقد في واشنطن عام 1993[8] , ونظرا لما تقدم

---

(1) غلام رضا لطفى , منبع قبلى , ص139.

(1) Eva Patricia Rake,op.cit,p241.

(3) وليد عبد الناصر , ايران دراسة عن الثورة والدولة , دار الشروق , القاهرة , 1997, ص98 : محمد رحمان زاده هروى , نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه 1340–1395 , نشر اختران , تهران , 1396ش , ص 62.

(4) محمد اسماعيل اعزازى محمد فرخى , بررسى نقش واكذارى هاى دولتى در افزايش سود اورى وبازدهى انها , بزوهش هاى مديريت عمومى , شمارة جهارم, تهران, سال بابيز 1390ش, ص50.

(5) مهدي فليح ناصر الصافي , ايران دراسة في الجغرافية السياسية ,رسالة ماجستير في الجغرافية السياسية, كلية الآداب , قسم جغرافية البشرية , جامعة البصرة ,2000, ص100.

(6) Ömer Faruk GÖRÇÜN, Türk-İran İlişkileri 1979-1987 Üniversitesi'nde yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Ankara ,2009,s87

(7) مسعود نيلى ودهمكاران , منبع قبلى , ص41.

(8) وليد عبد الناصر , المصدر السابق , ص99.

اصبح هناك تطور ايجابي تجاه القطاع الخاص وعملت الحكومة على توفير البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمارات الخاصة عبر برامج الخصخصة الجزئية لبعض الصناعات والخدمات وتحرير التجارة , ووضعت خطة تسمى (كسر الاحتكار) لانهاء هيمنة الشركات العامة على الاقتصاد الايراني[1].

يبدو انها خطوة مهمة من قبل الحكومة الايرانية بأتجاه تطور الاقتصاد الايراني وانعاشه , لاسيما وان توجهات رفسنجاني الاقتصادية قد اثبتت نجاحها.

ادت سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي الى ارتفاع قيمة القروض الخارجية نحو(30) مليار دولار بعد ان شهدت انخفاضا كبيرا في ثمانينات القرن العشرين اذ بلغت (4500) دولار, مما دفع الحكومة الايرانية الى التراجع بعض الشيء عن استدانة الاموال واعادة التحكم في سعر الصرف وتثبيته والسيطرة على استيراد السلع والحد منه , لأتاحة امكانية سداد الديون والفائدة على القروض المستلمة من الخارج[2], ويمكن مقارنة الديون الخارجية قبل وبعد الثورة في الجدول التالي[3] :

جدول رقم (1)

مقارنة الديون الخارجية قبل وبعد الثورة

السنة	الديون الخارجية
1977	8,2 مليار دولار
1980	4500 دولار
1997-1990	30 مليار دولار

اتبعت الحكومة الايرانية اسلوب المفاوضات في بيع اسهم الشركات العامة مما ادى الى انخفاض اسهم سوق رأس المال في عملية الخصخصة , فقد جرى عام 1992 تعديل على قانون الخصخصة , نص على بيع اسهم الشركات العامة الى العمال والمعاقين ورجال الحرس الثوري ممن ساهموا في الحرب العراقية الايرانية , بسبب معارضة هذه الفئات على قانون الخصخصة مما جعله قانونا منحاز لشرائح معينة وغير منصف للشرائح الاخرى , وبذلك انحرفت عملية الخصخصة عن مسارها الطبيعي وتحولت الى اداة للتمييز بين فئات المجتمع الايراني , وعلى الرغم من هذه الظروف فقد تمت الموافقة على بيع اسهم (55) شركة عامة في الاسواق المالية وارتفع هذا العدد الى (153) شركة في الاعوام (1989و1992) , وقد قدر اسهم هذه الشركات ب(906,2) مليار ريال ايراني والتي تعود ملكيتها الى ثلاث مؤسسات حكومية وهي المصرف الصناعي ومؤسسة الصناعات الوطنية الايرانية ومؤسسة تنمية وتحديث الصناعات الايرانية وقد تم بيع اسهم بقيمة (6127,4) مليار ريال ايراني الى

(1) ادارة البحوث والدراسات , المصدر السابق, ص14 ؛ حسين علي عويش , العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 22 ، واسط ، 2016, ص3 ؛ صادق حنتوش ناصر , السياسة الخارجية الايرانية (1979-2012) , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2013, ص56؛ محمد احمد المقداد , تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الايرانية العربية نموذجا, مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , العدد 2 , المجلد 40 , 2013, ص453

(2) غلام رضا لطفى , منبع قبلى , ص139.

(3) همان منبع, ص139.

القطاع الخاص , وتأتي مؤسسة الصناعات الوطنية بالمرتبة الاولى في بيع شركاتها للقطاع الخاص بنسبة (25,5%) من اجمالي الاسهم وجاءت مؤسسة التنمية وتحديث الصناعات الايرانية, بالمرتبة الثانية بنسبة (24%) ويأتي بالمرتبة الثالثة المصرف الصناعي بنسبة (20,9) من مجموع الاسهم[1] , وعلى الرغم من تلك الاجراءات الا انه اغلب النخب السياسية استمرت بممارسة دورا مهما في الاقتصاد من خلال القطاع التعاوني الذي كان يهيمن على (3%) من الناتج المحلي الاجمالي , اذ استحوذت تلك النخب على الجمعيات الانتاجية التعاونية , وابرزها جمعية رفسنجاني لمزارعي الفستق التي تشمل 70 الف مزرعة للفستق[2].

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة رفسنجاني فقد استمر العجز في الموازنة وزاد الى (8) مليون دولار , بسبب انخفاض عائدات النفط وتدني سعر الصرف للريال الايراني, فولد ذلك مشكلات في ميزان المدفوعات , مما دفع البرلمان الايراني الى النظر في الميزانية الجديدة وتوقع انخفاضها بمقدار(10%) نتيجة فقدان (3, 5) مليون دولار بسبب انخفاض اسعار النفط , وقد ادرك رفسنجاني هذه المشاكل وحاول ازالة العجز بتقليص نفقات الدولة وانهاء كافة العوامل الاجتماعية والايدلوجية والسياسية التي تعيق سياسته الاصلاحية عن طريق تحجيم الامتيازات الممنوحة لأسر شهداء الثورة والحرب مع العراق من المعاشات والخدمات الصحية والتعليمية , وحاول رفع اسعار بعض المواد لكنه فشل في تطبيق ذلك بسبب اندلاع التظاهرات[3].

يبدو ان سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها حكومة رفسنجاني اتجاه تطوير الاقتصاد الايراني , الا ان تلك السياسة قد تم انتقادها من قبل المحافضين المتشددين وعدوها مخالفة للقيم الاجتماعية وخروجا عن اطار الثورة الاسلامية .

ثالثا: الخطة التنموية الاولى وأثرها في تطوير القطاعات الاقتصادية (1989-1993)

اتجهت الحكومة الايرانية بعد انتهاء الحرب الى وضع اول خطة تنموية اقتصادية (1989-1993) في شباط عام 1989 بقرض قدره (8189) مليار ريال من مجموع الاعتمادات الكلية البالغة (5,28965) مليار ريال التي كان من اهدافها تقوية العملة الوطنية وخفض نمو السيولة والسيطرة على التضخم من خلال تقليص عجز الموازنة , وعدم التقليل من مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل الإدارة العامة والشؤون القضائية, والحفاظ على الامن وإدارة العلاقات الخارجية والدفاع الحدودي والخدمات التعليمية والصحية المجانية والنفقات ذات الصلة عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال التأكيد على الضرائب المباشرة وتخصيص عائدات تصدير النفط للاستثمارات , وتقليل الإنفاق الحكومي من خلال جذب مشاركة الناس في إنشاء وإدارة التعليم والمؤسسات الطبية وتمويل مرافق وخدمات المدن المتوسطة والكبيرة من قبل سكانها[4], وعدم المساس بصحة القطاع النقدي في البلاد

(1) احمد جاسم محمد , المصدر السابق , ص102.
(2) ادارة البحوث والدراسات , المصدر السابق , ص14.
(3) وليد عبد الناصر , المصدر السابق , ص104.
(4) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص102 : حسين صادقى وعلى قنبرى , تحولات اقتصادى ايران , سازمان مطالعة وتدوين كتب انسانى , تهران , 1388, ص127.

وتنظيم سوق المنتجات الزراعية والصناعية من خلال تكوين مركز معلومات وإحصاءات يتعلق بنوع وأسعار السلع والمؤسسات المختلفة في الدولة وعرضها على المنتجين والمستهلكين[1].

ونظرا للدور الحيوي لتنمية الصادرات غير النفطية في خلق موارد جديدة من النقد الأجنبي فمن الضروري اعتماد السياسات واللوائح اللازمة لضمان الربح المناسب للمصدرين من أجل خلق المزيد من الاستقرار في تحسين عملية التنمية [2] .

ومن اجل تنمية الصادرات غير النفطية بسبب وجود منافسة في الأسواق الدولية للسلع المحلية عملت الحكومة الايرانية على توفير التسهيلات اللازمة لتصدير السلع الزراعية والصناعية , مثل توفير المعلومات التجارية والفنية والائتمانية للمزارعين ، وتأمين الحدود سيما في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد كما أمنت شركات التأمين الحكومية جميع السلع النفطية الجاهزة للتصدير بشروط ميسرة تلافيا للمخاطر المحتملة للنقل والسرقة [3].

من جانب اخر وضعت الخطة التنموية اهدافا نوعية للقطاع الصناعي لمعالجة أوجه القصور, والمشكلات الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذا القطاع , ومن هذه الاهداف التوجه نحو الذات الصناعية كوسيلة لتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد , من خلال التأكيد على إنشاء وتطوير الصناعات على أساس موارد المواد الخام المحلية و توسيع الإمكانات التكنولوجية للبلاد وتحقيق النمو الصناعي من خلال ذلك وتطوير الصناعات المنتجة للاحتياجات المحلية الأساسية, ومع تحسن عائدات النقد الأجنبي وتنفيذ سياسات الصرف الأجنبي المتعلقة بالعملات التنافسية والعائمة حقق القطاع الصناعي نموًا كبيرًا خلال السنوات الثلاث الأولى من البرنامج اذ نمت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار(1,8%) و(9,15%) و(20,20%) على التوالي خلال الاعوام (1990-1992) بمتوسط نمو(15%) سنويًا من النسبة المتوقعة (9,13%) وفي قطاع التعدين بما في ذلك إنتاج الفحم وخام الحديد والنحاس حقق نمو(3,5%) و(7,7%) خلال الاعوام (1991-1992) بمعدل نمو(9%)[4].

كما وضعت الخطة التنموية اهدافا لقطاع الزراعة وفقا للمشاكل الاخيرة التي تعرضت لها الزراعة منها مدة الجفاف عام 1989 التي حدت من نمو هذا القطاع نحو(7,2%) وتنفيذ سياسة الأسعار التي وضعتها الحكومة في نهاية الثمانينات , ومن هذه الاهداف إلغاء استقرار الأسعار عام 1989 ما عدا بعض الأصناف الزراعية , وبلغت القيمة المضافة للزراعة (4,3%) و(7,9%) (5,6%) على التوالي خلال الاعوام(1990-1992) بمتوسط نمو (8,5%) سنويا وهو أكثر من(5%) نمو متوقع في الخطة المذكورة , وفي قطاع النفط ارتفع إنتاج النفط الخام خلال (1990-1991) نحو(2366.3) و (3412) مليون برميل يومياً ونمت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة (19,9%) و(9,9%) على التوالي خلال الاعوام المذكورة بمعدل نمو (20%) , وبسبب التطور السريع لشبكة الغاز والكهرباء, نمت القيمة المتزايدة لقطاع المياه والكهرباء والغاز بنسبة (11%) و(4,19%) و(1,27%) على

(1) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص102 ؛ عباس شاكرى , مقدمه اى بر اقتصاد ايران , انتشارات رافع , تهران , 1395ش, ص636.

(2) حسين صادقى وعلى قنبرى , منبع قبلى , ص132؛ باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص102.

(3) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص102- ص104.

(4) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى ,ص105؛ حسن عظيمى , مدار هاى توسعه نيافتكى در اقتصاد ايران , مؤسسه نشرنى , تهران , 1393 ش, ص113.

التوالي , ونما هذا القطاع بإجمالي (134%) وهو أعلى بكثير من متوسط النمو المتوقع البالغ (1,9%)[1], اما قطاع الخدمات فقد تجاوز نموه السنوي نحو(2,7%) سنويا[2], ويمكن ايضاح نمو القيمة المضافة لكل قطاع في الجدول الاتي[3]:

جدول رقم (2)

القيمة المضافة ومتوسط النمو السنوي لكافة القطاعات الاقتصادية خلال الاعوام(1990-1992)

القطاع	القيمة المضافة الى القطاع (%)	متوسط النموالسنوي للقطاع(%)
الصناعة	20,20/9,15 /1,8	%15
التعدين	7,7/3,5	%9
الزراعة	9,9/7,9/4,3	%8,5
النفط	9,9/19,9	%20
الغازوالكهرباء	1,27/4,19/11	%134
الخدمات	----------	%2,7
النقل	----------	8,8/9,2/7,1

يتضح بأن القيمة المضافة الى القطاعات الاقتصادية ضمن الخطة التنموية للأعوام (1989-1994) قد ادت الى نمو سنوي لجميع القطاعات , الامر الذي يؤكد نجاح ما خطط له ضمن الخطة وقد كان قطاع الغاز والكهرباء اكثر من غيره من القطاعات الاخرى في متوسط النمو السنوي .

وفي النهاية بلغ إجمالي الناتج المحلي للخطة المذكورة نحو(3%) عام 1989 وفي عام 1990 بلغ النمو نحو (9,9%) , وفي عام 1992 بلغ الناتج المحلي نحو (9,5%) بمتوسط نمو إجمالي قدره(3,7%) خلال الخطة للنمو المتوقع نحو(8%) سنويا كما هو موضح في الجدول التالي[4] :

(1) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى , ص106 ؛ عباس على سلطاي وسيد مهدى مصطفوى , بررسى تطبيقى مفهوم فقر در فقه اماميه واقتصاد متعارف معرفى مفهوم غناى كفافى در ادبيات فقه امامه پژوهشى مطالعات اقتصاد اسلامى ، سال نهم ، شماره ٢ , تهران ، بهار ١٣٩٦ش , ص 342.

(2) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى, ص106 ؛ حسن عظيمى , منبع قبلى , ص120 : جرالد مير , مباحث اساسى اقتصاد توسعه , ترجمه غلامرضا ازاد , مؤسسه نشرنى , تهران ,1387ش, ص125.

(3) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى, ص106.

(4) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى, ص107.

جدول رقم (3)

التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في الخطة التنموية الاولى

(السعر الثابت بمليار ريال)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
الناتج المحلي الاجمالي	10361	10800	12045	14050	14744
معدل النمو السنوي	%3,1	%4,2	%11,5	%10,1	%5,9

يتضح من الجدول المذكور بأن النمو السنوي خلال الخطة التنموية للأعوام (1989–1994) وقد كان في عام 1991 هي النسبة الاكبر بين الاعوام الاخرى مقارنة مع السنوات الاخرى .

بلغت تكلفة الشؤون العامة في الخطة الانفة الذكر (3,6%) , وما يقارب (1,30%) للشؤون الاجتماعية و(48,8%) للشؤون الاقتصادية و(14,6%) نفقات اخرى , وكان اهم ابواب الشؤون العامة هي المباني والمرافق الحكومية التي استحوذت على (80,6%) من الاعتمادات و(34,4%) للتعليم العام و(18,4%) للصحة والعلاج والتغذية وما يقارب (29,9%) للطرق والمواصلات و(19,4%) للزراعة والموارد الطبيعية و(4,19%) للموارد المائية و(18,10%) للصناعات والمناجم [1] .

تم تمويل خطة التنموية الخمسية الاولى (1989–1993) من خلال عائدات الدولة من صادرات النفطوالاقتراض من البنك المركزي الايراني والقطاع المصرفي المحلي الدولي والاقتراض الخارجي, اذ تلقت إيران ائتمانًا من البنك الدولي لمشاريع التنمية المحلية , كما منحت قرضا من البنك الإسلامي للتنمية , وتقدمت بطلب للحصول على قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتوصلت ايران إلى اتفاقيات مبدئية ووقعت على بروتوكولات تجارية مع دول مثل أستراليا والبحرين وبلجيكا وكندا وفرنسا لدعم الاقتصاد[2].

مولت قروض البنك المركزي والتسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية عجز الموازنة العامة للدولة , وبذلك اصبح الاقتراض مباحا بعد ان حظره دستور 1979 ، إذ لم يعد ممكنًا إلا من خلال التمويل الائتماني الضخم قصير الأجل للواردات من قبل الموردين , أدى الاقتراض واستيراد السلع إلى خلق دين خارجي يتراوح بين (35–45) مليار دولار أمريكي نتيجة ارتفاع رسوم الاستيراد[3] .

يبدو ان الخطة التنموية الخمسية خلال المدة (1989–1993) ساعدت الى حد ما بتطوير القطاعات الاقتصادية بشكل واضح وساعدت على الانفتاح الاقتصادي على الرغم من الضغوط التي مورست على رفسنجاني وسياسته الاصلاحية .

---

(1) باقر حيدر قلى زاده , منبع قبلى, ص107.

(1) Eva Patricia Rake,op.cit, p244.

(3) Ibid ,p241.

رابعا : الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

عقب ووفاة روح الله الخميني عام 1989 ظهرت عقبات اقتصادية اهمها فشل نظام الحكومة الايرانية في تحديد نمط النظام الاقتصادي سواء كان حرا ام مقيدا , اشتراكيا ام رأسماليا ,الامر الذي ادى الى انعدام هوية النظام في ايران , فقد ظهرت عدة تيارات سياسية تؤيد الانفتاح الاقتصادي واخرى رافضة له , فنشبت صراعات سياسية في تسعينات القرن العشرين انعكس تأثيرها على الاقتصاد الايراني[1] منها تيار اليمين البراغماتي الذي كان يترأسه رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني الذي كان من المؤيدين للحركة الاصلاحية الاقتصادية والانفتاح الخارجي , وقد اسس تجمع يمثل هذا التيار اطلق عليه (تجمع المؤتلفة الاسلامية) التي تمتاز بدورها في مجال الاعمال والاقتصاد فهي تضم اعضاء من (فدائيي اسلام)[2] واستأنفت نشاطها بعد الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) فهي تدافع عن مصالحها المالية بشدة ولها اعضاء من تجار البازار الذين لهم مراكز في وزارة التجارة والغرف التجارية , وتحظى بدعم من الطبقات المتوسطة المتحضرة وبعض الموظفين[3], ومن الشخصيات التي اشتهرت في هذا التيار غلام رضا كرباسشي رئيس بلدية طهران في التسعينات, وقد اطلق رفسنجاني على تياره اسم خادموا الاعمار(كاركذاران سازندكي), الذي ناضل من اجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص واخضاع المؤسسات الدينية الاقتصادية للرقابة الحكومية, واتباع سياسة اصلاح اقتصادية قائمة على السوق وانفتاح السياسة الخارجية من اجل اعادة دمج ايران في المؤسسات الاقتصادية الدولية[4].

وهناك تيار معارض لتيار رفسنجاني تمثل بتيار اليمين التقليدي الذي كان يمثله علي خامنئي[5], وقد اسس تجمع اطلق عليه (تجمع المجاهدين) يضم رجال الحرس الثوري وبعض التجار وائمة صلاة الجمعة , دعا هذا

---

(1) احمد مهابة , ايران بين التاج والعمامة , دار الحرية , د.م , 1989, ص518: وداد جابر غازي , التجربة الاصلاحية في ايران في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد43 ,د.ت, ص111

(2) فدائيي اسلام : وهو تنظيم سياسي شيعي اصولي اسسه السيد مجتبى ميرلوجي المعروف بأسم نواب صفوي عام 1945 اختار هذا الاسم لانه يعتبر نفسه متحدرا من الاسرة الصفوية , شكل تحالفا مع اية الله كاشاني في المدة (1946-1951) وحاول اغتيال الشاه محمد رضا بهلوي في 4 شباط 1949 لكنه فشل , ونجح في اغتيال رئيس الوزراء علي رزم ارا عام 1951 لضلوعه في اتفاقية النفط مع البريطانين , اختلف التنظيم مع محمد مصدق , وبعد انقلاب 1953 اعتقل قياديو التنظيم وحوكموا , ونفذ حكم الاعدام في نواب صفوي وثلاثة معه عام 1956 , في بداية عقد الستينات شكل اعضاء من هذا التنظيم (الائتلاف الاسلامي الذي عرف ب(هيئة المؤتلفة الاسلامية) والذي كان له دور كبير في احتجاجات 1963 والقبض على الخميني , ينظر: وفاء عبد المهدي راشد الشمري , التطورات السياسية الداخلية في ايران 1964 – 1979 , رسالة ماجستير , كلية التربية, جامعة المستنصرية ,2006 ص21 .

(3) Eva Patricia Rakel,op.cit,p68.

(4) تييري كوفيل , ايران الثورة الخفية , ترجمة خليل احمد خليل , دار الفارابي , بيروت , 2008 , ص195 : مروة علوان الفتلاوي , السياسة الخارجية الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2011) البحرين وقطر نموذجا , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد 2013 , ص43.

(5) علي خامنئي(1939) : هو زعيم ديني وسياسي , ولد في مدينة مشهد المقدسة , ينحدر من اسرة دينية , والده اية الله الحاج السيد جواد من ابرز علماء الدين في مشهد , انخرط في النشاط السياسي منذ عام 1964 مع الحركة الثورية الاسلامية الايرانية , بعد نجاح الثورة الاسلامية تولى عدة مناصب منها عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس استقبال الخميني , وممثل الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع وقائد الحرس الثوري , وعضو في الدورة الاولى للمجلس الاستشاري

التيار الى عزل الاقتصاد الايراني وعدم ربطه بالاقتصاد العالمي وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع قليل من الانفتاح السياسي مع الدول , يحظى هذا التيار بدعم من المؤسسات الدينية ومنظمة الاقتصاد الاسلامي التي تضم صناديق القرض الحسن[1].

وفي ظل تيار اليمين التقليدي خلق تحالف بين خامنئي والحرس الثوري اطلق عليه (تحالف بيت القائد–الحرس الثوري)[2] لافشال مشروع رفسنجاني الذي يشكل خطرا على الدولة في نظرهم , لانه يخلق جيلا من التكنوقراط لا يؤمن بولاية الفقيه ومبادئ الثورة ايمانا عميقا , وهناك تيار يساري اصلاحي اكتسب تيار اليسار الاصلاحي مبادئه الفكرية من المفكر الايراني علي شريعتي[3] لاق دعم كبير من رفسنجاني وقد ايد هذا التيار في البداية روح الخميني في مسألة تصدير الثورة ووضع سياسة اقتصادية توزيعية جديدة تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة , لكن في التسعينات تطورت مواقفها الى المطالبة بديمقراطية النظام السياسي والانفتاح الاقتصادي , وقد ساند هذه الحركة التنظيم السياسي المعروف باسم اتحاد رجال الدين المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز) ومنظمة

الاسلامي , ومستشار الامام في المجلس الاعلى للدفاع , ورئيس للجمهورية الايرانية الاسلامية لمرحلتين (1981–1989) , بعد وفاة الخميني انتخبه مجلس الثورة بالاجماع لتولي منصب مرشد الثورة الاسلامية , ونجح خامنئي في الحفاظ على روح الثورة على نهج سلفه الخميني ينظر : احمد فليح حسين , ايران في عهد الامام الخميني (دراسة في السياسة الداخلية (25 شباط 1979–22 حزيران 1981) , رسالة ماجستير , كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل , 2015,ص30 .

(1) تييري كوفيل , المصدر السابق , ص 196.

(2) تحالف بيت القائد – الحرس الثوري : يستخدم مصطلح بيت في الادبيات الشيعية لوصف مكتب مراجع التقليد وفيه نوع من التقديس , فقد ورد ذكرها في القرأن الكريم (بيت الله الحرام) , وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران اطلق الخميني على مكتبه الذي يدير منه سياسة البلاد اسم بيت الامام, ثم استخدمه خامنئي بعد توليه منصب قائد الاعلى للثورة فأصبح يطلق على مكتبه اسم بيت القائد (بيت رهبري) , اما تحالف بيت القائد – الحرس الثوري فهو يشير الى ان الاشخاص الذين يعملون في بيت القائد ما بين خبير ومستشار اداري, لهم ارتباطات بالحرس الثوري ووزارة المخابرات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها من التيارات اذ يكونان (القائد والحرس الثوري) معا عنصر تأثير في عملية صنع القرار ينظر: حسن احمد العمري , القرار السياسي في ايران بين الثورة والدولة , بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات الالكتروني , 2013 , ص21.
https://www.google.com/url

(3) علي شريعتي (1933–1977) : ولد علي شريعتي في قرية كهك في مدينة سبزوار الواقعة في شمال شرق ايران , في كنف اسرة من الطبقة الوسطى , والده محمد تقي شريعتي مدرسا للغة العربية , درس الابتدائية في مدرسة بنيمين في قرية مزينان عام 1941, والثانوية في مدرسة الفردوسي الثانوية في مشهد عام 1947, التحق بمعهد المعلمين عام 1950, تخرج منه عام 1952 واستلم وظيفته معلم في مدرسة (كتاب بور) الابتدائية , انخرط في السياسة عام 1950 حينما كان طالبا في المعهد , بدأ وعيه السياسي والديني من خلال حضوره فعاليات مركز (نشر الحقائق الاسلامية) وهي مؤسسة دينية كان يطرح قضايا تنويرية وينشر قضايا فلسفية اخلاقية مرتكزة على القرأن , كان متأثر بشكل كبير بأبي ذر الغفاري وجمال الدين الافغاني وومحمد اقبال فرويد , انضم الى جمعية حرية الشعب الايراني عام 1953, اعتقل عام 1954 وعام 1957 من قبل السافاك , شارك في احداث خرداد (حزيران) 1963, تعرض لاعتقال عام 1973 بسبب نشاطه السياسي الواسع اذ اتخذ من حسينية الارشاد في طهران مقرا له لنشر افكار ومحاضراته للمزيد من التفاصيل عن حياته, ينظر : علي رهنما , علي شريعتي سيرة سياسية , ترجمة : أحمد حسن المعيني , مؤسسة الانتشار العربي , بيروت , 2016 , ص113 , ص115,ص143,ص711

مجاهدي الثورة الاسلامية , وقد لاقى هذا التيار مناصريه في الطبقات الوسطى من الموظفين وشريحة من رجال الدين المهتمين بالسياسة , ولم يكن له دور كبير في السياسة والاقتصاد امام التيارين الانفين الذكر[1].

على الرغم من كل ذلك تمكن رفسنجاني من ازالة بعض القيود على الاقتصاد لكنه لم يستطع حل مشاكله الهيكلية بما في ذلك ضعف قطاع الانتاج واعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية والغاز ووجود الاسواق غير التنافسية وتنظيم الميزانية [2].

الخاتمة

1- تسببت الحرب العراقية الايرانية باضرار كبيرة للاقتصاد الايراني تمثلت في تدمير المنشأت والمباني والالات والقدرات البشرية المتمثلة بالقوى العاملة واحتياطات رأس المال وتغيير نوعية البضائع وكميتها وتلف المعدات العسكرية , وأفقد الاقتصاد الايراني فرصا استثمارية جديدة.

2- وضع هاشمي رفسنجاني عند توليه رئاسة الجمهورية اثر الغاء منصب رئاسة الوزراء عام 1989 خطة تنموية خمسية خلال المدة (1989-1993) وقد ساعدت الخطة الى حد ما بتطوير القطاعات الاقتصادية بشكل واضح وساعدت على الانفتاح الاقتصادي على الرغم من الضغود التي مورست على رفسنجاني وسياسته الاصلاحية

3- عقب وفاة الخميني عام 1989 ظهرت عقبات اقتصادية اهمها فشل نظام الجمهورية الاسلامية في تحديد نمط النظام الاقتصادي سواء كان حرا ام مقيدا , اشتراكيا ام رأسماليا الامر الذي ادى الى انعدام هوية النظام الاقتصادي في ايران , فقد ظهرت عدة تيارات سياسية تؤيد الانفتاح الاقتصادي بزعامة رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجانيواسس تجمع اطلق عليه (تجمع المؤتلفة الاسلامية), وتيار معارض لتيار رفسنجاني تمثل بالتيار اليمين التقليدي الذي كان يمثله علي خامنئي وقد اسس تجمع اطلق عليه (تجمع المجاهدين).

4- مر الاقتصاد الايراني بمرحلتين خلال حقبة الدراسة المرحلة الاولى (1980-1988)اطلق عليها بالاقتصاد المقاوم للظروف الخارجية المتمثلة بالحرب والحصار الاقتصادي , والمرحلة الثانية اطلق عليها مرحلة اعادة هيكلية الاقتصاد الايراني واصلاح ما دمرته الحرب , وكان عراب هذه المرحلة رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني الذي اتبع سياسة اصلاحية واسعة منها توسيع دور القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والقروض الخارجية تمهيدا لربط ايران بالاقتصاد العالمي وضمها لعضوية صندوق النقد الدولي والمؤسسات التمويلية الدولية الاخرى .

---

(1) المصدر نفسه .

(2) Eva Patricia Rakel, op.cit,p83.

المصادر

اولا :الرسائل

أ- الرسائل العربية

- احمد جاسم محمد , تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران , اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2006 , ص32.
- احمد فليح حسين , ايران في عهد الامام الخميني (دراسة في السياسة الداخلية (25 شباط 1979-22 حزيران 1981) , رسالة ماجستير , كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل , 2015.
- صادق حنتوش ناصر , السياسة الخارجية الايرانية (1979-2012) , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2013.
- مروة علوان الفتلاوي , السياسة الخارجية الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2011) البحرين وقطر نموذجا , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد 2013.
- مهدي فليح ناصر الصافي , ايران دراسة في الجغرافية السياسية ,رسالة ماجستير في الجغرافية السياسية, كلية الآداب , قسم جغرافية البشرية , جامعة البصرة ,2000.
- نبيل جعفر عبد الرضا , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني, رسالة ماجستير , كلية ادارة واقتصاد , جامعة البصرة , 1990 , ص.26
- وفاء عبد المهدي راشد الشمري , التطورات السياسية الداخلية في ايران 1964 – 1979 , رسالة ماجستير , كلية التربية, جامعة المستنصرية ,2006.
- وفاء عبد المهدي راشد الشمري , الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقومات نشؤها (1979 – 1980) " دراسة تاريخية ", اطروحة دكتوراه , كلية التربية, جامعة المستنصرية , 2015, ص148.

ب-الرسائل الفارسية

- باقر حيدر قلى زاده , بررسى استراتزى جانشين واردات به عنوان استراتزى غالب در توسعه اقتصاد ايران وعلت تغيير ان به توسعه صادرات , بايان نامه براى در يافت ذرجه كارشناسى ارشد , دانشكده اقتصاد وحسابداريواقتصاد , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران , 1385ش.
- غلام رضا لطفى , دلايل خروج سمايه از ايران به امارات عربى متحده تأثير ان بر اقتصاد جمهورى اسلامى ايران , بايان نامه براى اخذ درجه كارشناسى ارشد در رشته مطالعات منطقه اى , مركز تحصيلات تكميلى دانشكده علوم سياسى , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران , 1384ش.

ثانيا: الكتب

أ- الكتب العربية والمعربة

- احمد مهابة , ايران بين التاج والعمامة , دار الحرية , د.م , 1989.
- تييري كوفيل , ايران الثورة الخفية , ترجمة خليل احمد خليل , دار الفارابي , بيروت , 2008.
- علي رهنما , علي شريعتي سيرة سياسية , ترجمة : أحمد حسن المعيني , مؤسسة الانتشار العربي , بيروت , 2016 .
- وليد عبد الناصر , ايران دراسة عن الثورة والدولة , دار الشروق , القاهرة , 1997.

ب-الكتب الفارسية

- جرالد مير , مباحث اساسی اقتصاد توسعه , ترجمه غلامرضا ازاد , مؤسسه نشرنی , تهران ,1387ش.
- حسن عظیمی , مدار های توسعه نیافتکی در اقتصاد ایران , مؤسسه نشرنی , تهران , 1393ش.
- حسین صادقی وعلی قنبری , تحولات اقتصادی ایران , سازمان مطالعة وتدوین کتب انسانی , تهران , 1388ش.
- عباس شاکری , مقدمه ای بر اقتصاد ایران , انتشارات رافع , تهران , 1395ش
- محمد رحمان زاده هروی , نکاهی به اقتصاد سیاسي ایران از دهه 1340-1395 , نشر اختران , تهران , 1396ش.
- مسعود نیلی وهمکاران , اقتصاد ایران جکونکی کذر از ابر جالش ها , جلد اول , مؤسسة عالی اموزش وبزوهش مدیریت وبرنامه ریزی , تهران , 1397ش.

Sources

First: the messages

A- Arabic letters

•Ahmad Jassim Muhammad, Analysis and Evaluation of Economic Reform Policies in Iran, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 2006, p. 32.

•Ahmad Falih Hussein, Iran in the era of Imam Khomeini (a study of internal politics (February 25, 1979-June 22, 1981), Master's thesis, College of Education for Human Sciences, University of Babylon, 2015.

•Sadeq Hantoush Nasir, Iranian Foreign Policy (1979-2012), Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2013.

•Marwa Alwan Al-Fatlawi, Iranian foreign policy towards the Gulf Cooperation Council (1979-2011) Bahrain and Qatar as a model, Master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad 2013.

•Mahdi Falih Nasir Al-Safi, Iran, a study in political geography, a master's thesis in political geography, College of Arts, Department of Human Geography, University of Basra, 2000.

•Nabil Jaafar Abd al-Ridha, Structural Imbalances in the Iranian Economy, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, 1990, p. 26

•Wafaa Abdul-Mahdi Rashid Al-Shammari, Internal Political Developments in Iran 1964-1979, Master's Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.

•Wafaa Abdul-Mahdi Rashid Al-Shammari, the Islamic Republic of Iran and its origins (1979-1980) "Historical Study", PhD thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2015, pg. 148.

b- Persian letters

•Baqer Haidar Qolizadeh, Parsi Stratezi Ganshin, imports with the title Strategies Ghalib, the expansion of Iran's economy, and the reason for the change is that it has the expansion of exports.

•Gholam Reza Lotfi, Evidence of Samayah's Exit as Iran with a United Arab Emirates Impact on Iran's Islamic Republic Economy, Bayan Namah in the opinion of taking the grade of Karshnasi, Arshad, Dar Rashtah, Readings of Region I, Center for Complementary Acquisitions, Daneshkdah, Political Science, Daneshkah Azad Islamic 13, 84.

Second: books
A - Arabic and Arabized books

•Ahmad Mahaba, Iran between the crown and the turban, Freedom House, d.d., 1989.
•Thierry Covel, Iran's Hidden Revolution, translated by Khalil Ahmad Khalil, Dar Al-Farabi, Beirut, 2008.
•Ali Rahnama, Ali Shariati, a political biography, translated by: Ahmed Hassan Al-Ma'ini, Foundation for the Arab Spread, Beirut, 2016.
•Walid Abdel Nasser, Iran: A Study of the Revolution and the State, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1997.
b- Persian books
•Gerald Meyer, Basic Investigations on Economics Expansion, translated by Gholamreza Azad, Nasherni Corporation, Tehran, 1387 St.
•Hassan Azimi, High Orbit, Nayaftaki Extension, Iran Economy House, Nasherni Corporation, Tehran, 1393 St.
•Hossein Sadeghi and Ali Qanbari, Iran's Economic Transformations, Sazman, reading and writing humanitarian books, Tehran, 1388 st.
•Abbas Shakeri, Introduction to the Economy of Iran, Rafe' Publications, Tehran, 1395 St.
•Mohammad Rehmanzadeh Haravi, Nakahi Beh Political Economy, Iran Az-Dahah 1340-1395, Akhran Publishing, Tehran, 1396 St.
•Masoud Nelly and Hamkaran, Economy of Iran

ت- الكتب الاجنبية

1- Eva Patricia Rakel , The Iranian political elite, state and Society Relations ,Foreign Relations Since The Islamic Revolution , Library Universtay, Ansterdam,2017 ,p235
2-Ömer Faruk GÖRÇÜN, Türk-İran İlişkileri 1979-1987 Üniversitesi'nde yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Ankara ,2009,s87

ثالثا: البحوث والدراسات

أ-البحوث والدراسات العربية

- ادارة البحوث والدراسات , القوى الداخلية في المجتمع الايراني القوى الاقتصادية , المعهد المصري للدراسات والسياسية الاستراتيجية ، القاهرة , 2015
- جواد كاظم حميد , التنمية الاقتصادية في الرؤى الاسلامية مع اشارة الى تجربة الجمهورية الاسلامية في ايران , مجلة دراسات ايرانية , العدد (10-11) ، جامعة البصرة , د.ت,
- حسن احمد العمري , القرار السياسي في ايران بين الثورة والدولة , بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات , 2013.
- حسين علي عويش , العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 22 ، واسط ، 2016.
- ماهر بن عبد الغني بن محمود الحربي , احكام الثمن في الشفعة في الفقه الاسلامي , مجلة البحوث الفقهية والقانونية , العدد 36, 2012.
- محمد احمد المقداد , تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الايرانية العربية نموذجا, مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , العدد 2 , المجلد 40 , 2013.

- وداد جابر غازي , التجربة الاصلاحية في ايران في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد43 ,د.ت.

ب–البحوث والدراسات الفارسية

- عباس على سلطاي وسيد مهدى مصطفوى , بررسى تطبيقى مفهوم فقر در فقه اماميه واقتصاد متعارف معرفى مفهوم غناى كفافى در ادبيات فقه امامه , پژوهشى مطالعات اقتصاد اسلامى ، سال نهم ، شماره ٢ , تهران ، بهار ١٣٩٦ش.
- محمد اسماعيل اعزازى محمد فرخى , بررسى نقش واكذارى هاى دولتى در افزايش سود اورى وبازدهى انها , بزوهش هاى مديريت عمومى , شمارة جهارم, تهران, سال باييز 1390ش.

رابعا : الصحف الفارسية

- " اطلاعات " (روزنامة) , تهران , شمارة(184485), 15 اريبهشت 1376.
- " جمهورى اسلامى" (روزنامه), تهران , شمارة 3112, شنبه اول اسفند.

Third: Research and Studies

A- Arab Research and Studies

Research and Studies Department, Internal Forces in Iranian Society, Economic Powers, Egyptian Institute for Strategic and Political Studies, Cairo, 2015

•Jawad Kazem Hamid, Economic development in Islamic visions with reference to the experience of the Islamic Republic in Iran, Journal of Iranian Studies, Issue (10-11), University of Basra, D.T.

•Hassan Ahmed Al-Omari, Political Decision in Iran between the Revolution and the State, research published in Al Jazeera Center for Studies, 2013.

•Hussein Ali Oweish, The Relationship between Governance and Economic Growth in the Islamic Republic of Iran, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 22, Wasit, 2016.

•Maher bin Abdul Ghani bin Mahmoud Al-Harbi, Rulings of Price in Preemption in Islamic Jurisprudence, Jurisprudence and Legal Research Journal, No. 36, 2012.

•Muhammad Ahmad Al-Miqdad, The Impact of Iranian Internal and External Variables on Iran's Regional Orientations, Iranian-Arab Relations as a Model, Journal of Human and Social Sciences Studies, No. 2, Volume 40, 2013.

•Wedad Jaber Ghazi, the reformist experience in Iran during the era of former President Muhammad Khatami as a model, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. 43, d.T.

B- Persian research and studies

•Abbas Ali Soltai and Seyed Mahdi Mostafawi, Professor of Application of the Concept of Poverty in Imamate Jurisprudence and Familiar Economy, Knowledge of the Concept of Ghani, Cavafy, Literature of Imami Jurisprudence.

•Mohamed Ismail, Azazi Mohamed Farrakhi, Barsi Naqsh and Akdari, this is my country, my country, my country, my country and my country, Bazzoh, this is my district, Shamarat Jaharm, Tehran, Sal Baez 1390 St.

Fourth: Persian newspapers

“ •Itla’at” (calendar), Tehran, Shamara (184485), Aribhasht 15 1376.

" •An Islamic Republic" (calendar), Tehran, Shemara 3112, Shanbeh Awal Esfand.